



نظام الرقابة الداخلي

بجمعية زمزم الصحية

الإصدار الأول
1447/01/25
2025/07/20

جمعية زمزم الصحية
ZMzM Health Society

إشراف المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي
تصريح رقم (290)

info@zmzm.org | 9200 33377 | zmzm.sa

المحتويات

أولاً: تمهيد	٢
ثانياً: تعريف الرقابة الداخلية	٢
ثالثاً: أهداف الرقابة الداخلية	٣
التحكم في الجمعية	٣
حماية الأصول	٣
تشجيع العمل بكفاءة	٣
تشجيع الالتزام بالسياسيات الإدارية	٤
رابعاً: عناصر الرقابة	٤
الرقابة المحاسبية	٤
رقابة الإدارة	٤
الضبط الداخلي	٤
خامساً: مبادئ الرقابة الداخلية	٥
بيئة الرقابة	٥
تقييم المخاطر	٥
الأنشطة الرقابية	٥
المعلومات والاتصالات	٥
مراقبة النظام	٦
تأسيس وحدات أو إدارات مستقلة بالجمعية	٦
خطة المراجعة الداخلية	٦
تقارير المراجعة الداخلية	٦
حفظ تقارير المراجعة الداخلية	٧
سادساً: الأحكام الختامية	٧
النشر والنفاز والتعديل	٧
سابعاً: الاعتماد	٧

أولاً: تمهيد

يتعين على مجلس الإدارة اعتماد نظام رقابة داخلية للجمعية لتقييم السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر وتطبيق أهم قواعد الحوكمة الخاصة بالجمعية التي تم اعتمادها من المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي والتقيّد بالأنظمة واللوائح ذات الصلة، ويجب أن يضمن هذا النظام اتباع معايير واضحة للمسؤولية في جميع المستويات التنفيذية في الجمعية، وأن معاملات الأطراف ذات العلاقة تتم وفقاً للأحكام والضوابط الخاصة بها.

تتمثل الرقابة الداخلية في مجموعة الإجراءات المكتوبة في شكل خطة محددة تهدف إلى حماية موارد وممتلكات وأصول الجمعية من أي تصرفات غير مرغوب فيها، وتحقيق دقة البيانات والمعلومات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي في الجمعية، وتحقيق كفاءة استخدام الموارد البشرية والمادية بطريقة مثالية، في نطاق الالتزام بالسياسات والنظام والقوانين واللوائح، التي تحكم طبيعة العمل داخل الجمعية.

ثانياً: تعريف الرقابة الداخلية

نظام لضمان تحقيق أهداف الجمعية بفعالية وكفاءة وإصدار تقارير مالية موثوق بها والامتثال للقوانين واللوائح والسياسات فالرقابة الداخلية مفهوم واسع يتضمن كل ما يسيطر على المخاطر المحتملة للجمعية.

ثالثاً: أهداف الرقابة الداخلية

التحكم في الجمعية

من أجل التحكم بالأنشطة المتعددة للجمعية وعوامل إنتاجها، وفي نفقاتها وتكاليفها وعوائدها، ومختلف السياسات التي وضعت بغية تحقيق ما ترمي إليه، ينبغي عليها تحديد أهدافها وهيكلها وطريقها وإجراءاتها من أجل الحصول على معلومات ذات مصداقية تعكس الوضعية الحقيقي لها.

حماية الأصول

أحد أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو حماية أصول الجمعية من خلال فرض حماية مادية وحماية محاسبية جميع عناصر الأصول والتي تمكن الجمعية من البقاء والمحافظة على أصولها من كل الاخطار الممكنة وكذلك دفع عجلتها الإنتاجية بمساهمة الأصول الموجودة لتمكينها من تحقيق الأهداف المرسومة.

تشجيع العمل بكفاءة

إن أحكام نظام الرقابة الداخلية بكل وسائلها داخل الجمعية يمكن من ضمان الاستعمال الأفضل لموارد الجمعية ومن تحقيق فعالية نشاطاتها من خلال التحكم في التكاليف بتخفيضها عند حدودها الدنيا.

تشجيع الالتزام بالسياسيات الإدارية

الالتزام بالسياسيات الإدارية المرسومة من قبل الإدارات تقتضي تطبيق الأوامر والاحكام والسياسات الإدارية وذلك من اجل التطبيق الأمثل للعليمات.

رابعاً: عناصر الرقابة

الرقابة المحاسبية

تهدف الى اختيار الدقة المحاسبية للمعلومات ومدى الاعتماد عليها وتعتمد هذه الرقابة على الاستخدام الأمثل للحاسب الآلي وإتباع طريقة القيد المزدوج وحفظ حسابات المراقبة الاجمالية وجميع موازين المراجعة الدورية وعمل التدقيق الدوري وغيرها، وتم تحقيق هذا النوع من الرقابة في الجوانب التالية:

١. تصميم نظام مستندي متكامل وملائم لعمليات الجمعية.
٢. وضع نظام محاسبي متكامل وسليم يتفق ويطابق نشاط الجمعية.
٣. وضع نظام سليم لجرد أصول وممتلكات الجمعية.
٤. وضع نظام لمراقبة وحماية الجمعية واصولها وممتلكاتها ومتابعتها للتأكد من وجودها واستخدامها فيما خصصت له.

رقابة الإدارة

تهدف إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وإتباع السياسات والخطط التشغيلية ويستند إلى تحضير التقارير المالية والإدارية والموازنات التقديرية والدراسات الإحصائية وتقارير الإنتاج والبرامج والتدريب وغيره يحقق هذا النوع من الرقابة من خلال الجوانب الآتية:

١. تحديد الأهداف العامة الرئيسة للجمعية وكذلك الأهداف الفرعية على مستوى الإدارات والاقسام التي تساعد في تحقيق الأهداف.
٢. وضع نظام لرقابة الخطة التشغيلية والجمعية لضمان تحقيق ما جاء بها من إجراءات وخطوات لتحقيق الأهداف الموضوعة.
٣. وضع نظام لتقدير عناصر نشاط الجمعية على اختلاف أنواعها بشكل دوري بداية كل سنة مالية لتكون هذه التقديرات الأساس من عقد المقارنات وتحديد الانحرافات السلبية بصفة خاصة.
٤. وضع نظام خاص لعملية اتخاذ القرارات يضمن سلامة اتخاذها بما لا يتعارض مع مصالح الجمعية وما يهدف إلى تحقيقه من أهداف وما تصل إليه من نتائج أو على أساس أن أي قرار لا يتخذ إلا بناء على أسس ومعايير معينة وبعد دراسة وافية تبرر ضرورة اتخاذ هذا القرار.

الضبط الداخلي

يشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة الى حماية أصول الجمعية من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقييم

العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.

خامساً: مبادئ الرقابة الداخلية

يشتمل أي نظام رقابي على مكونات أساسية لا بد من الاهتمام بها أو دراستها بعناية عند تصميم أو تنفيذ أي نظام رقابي حيث يمكن الوصول إلى ضمان معقول لتحقيق الأهداف الرقابية وتشتمل هذه المكونات الأساسية لنظام الرقابة على ما يلي:

بيئة الرقابة

- تعتبر بيئة الرقابة الإيجابية أساس لكل المعايير حيث إنها تعطي نظام وبيئة تؤثر على جودة الأنظمة الرقابية وهناك عوامل كثيرة تؤثر عليها وأهمها:
١. نزاهة الإدارة والعاملين والقيم الأخلاقية التي يحافظوا عليها.
 ٢. التزام الإدارة بالكفاءة بحيث يحافظون على مستوى معين من الكفاءة مما يسمح لهم القيام بواجباتهم إضافة إلى فهم أهمية تطوير تطبيق أنظمة رقابة داخلية فعالة.
 ٣. نظرة الإدارة إلى نظم المعلومات المحاسبية وإدارة الأفراد وغيرها.
 ٤. الهيكل التنظيمي للجمعية الذي يحدد إطار الإدارة لتخطيط وتوجيه ورقابة العمليات التي تحقق أهداف الجمعية.
 ٥. أسلوب إدارة الجمعية في تفويض الصلاحيات والمسؤوليات.
 ٦. السياسات الفاعلية للقوى البشرية من حيث سياسات التوظيف والتدريب وغيرها.
 ٧. علاقة أصحاب المصلحة بالجمعية.

تقييم المخاطر

تفصح أنظمة الرقابة الداخلية المجال لتقييم المخاطر التي تواجهها الجمعية سواء كانت من المؤثرات الداخلية أو الخارجية كما يعتبر وضع أهداف ثابتة وواضحة للجمعية شرطاً أساسياً لتقييم المخاطر فإن من الضروري تحليلها للتعرف على أثارها وذلك من حيث أهميتها وتقدير احتمال حدوثها وكيفية إدارتها والخطوات الواجب القيام بها.

الأنشطة الرقابية

النشاطات الرقابية عبارة عن سياسات وإجراءات واليات تدعم توجيهات الإدارة وتضمن القيام بإجراءات لمعالجة المخاطر ومن أمثلة هذه النشاطات المصادقات التأكيدات مراجعة الأداء والحفاظ على إجراءات الأمن والحفاظ على السجلات بصفة عامة.

المعلومات والاتصالات

يجب تسجيل المعلومات وإيصالها إلى الإدارة وإلى من يحتاجونها داخل الجمعية وذلك بشكل وإطار زمني يساعدهم على القيام بالرقابة الداخلية والمسؤوليات الأخرى، وحتى تستطيع الجمعية أن تعمل وتراقب عملياتها يجب أن تقوم باتصالات ملائمة يمكن الثقة بها في الوقت المناسب وذلك فيما يتعلق بالأحداث الداخلية والخارجية، أما فيما يتعلق بالاتصال فإنه يكون فعالاً عندما يشمل تدفق المعلومات من الأعلى إلى الأسفل أو العكس بشكل أفقي إضافة إلى قيام الإدارة بالتأكيد من وجود

اتصال مناسب مع جهات أخرى خارجية قد يكون لها أثر تحقيق الجمعية لأهدافها علاوة على حاجة الإدارة الفعالة لتقنية المعلومات الهامة لتحقيق أحسن اتصال مهم وموثوق به ومستمر لهذه المعلومات.

مراقبة النظام

تعمل أنظمة الرقابة الداخلية على تقييم كفاءة وفعالية أدوات الرقابة الداخلية في فترة زمنية ما وتضمن أن نتائج التدقيق والمراجعة الأخرى تم معالجتها ويجب تصميم أنظمة الرقابة الداخلية لضمان استمرار عمليات المراقبة كجزء من العمليات الداخلية ويجب أن تشمل أنظمة الرقابة الداخلية على سياسات وإجراءات لضمان أن نتائج التدقيق وسرعة الوصول لها وفق إطار زمني محدد.

تأسيس وحدات أو إدارات مستقلة بالجمعية

في سبيل تنفيذ نظام الرقابة الداخلية المعتمدة وحدات أو إدارات لتقييم إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية، تتولى وحدة إدارة المخاطر الداخلية تقييم نظام الرقابة الداخلية والإشراف على تطبيقه والتحقق من مدى التزام الجمعية وعاملها بالأنظمة واللوائح، والتعليمات السارية، وسياسات الجمعية، وإجراءاتها.

خطة المراجعة الداخلية

تعمل وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية وفق خطة شاملة للمراجعة معتمدة من لجنة المراجعة وتحديث هذه الخطة سنوياً ويجب مراجعة الأنشطة والعمليات الرئيسية سنوياً على الأقل.

تقارير المراجعة الداخلية

تعد إدارة المراجعة الداخلية تقريراً مكتوباً عن أعمالها وتقديمه إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بشكل ربع سنوي على الأقل ويجب أن يتضمن هذا التقرير تقييماً لنظام الرقابة الداخلي في الجمعية وما انتهت إليه الوحدة أو الإدارة من نتائج وتوصيات وبيان الإجراءات التي اتخذتها كل إدارة بشأن معالجة نتائج وتوصيات المراجعة السابقة وأي ملحوظات بشأنها لاسيما في حال عدم المعالجة في الوقت المناسب ودواعي ذلك.

يحدد مجلس الإدارة نطاق تقرير إدارة المراجعة الداخلية بناءً على توصية لجنة المراجعة على أن يتضمن التقرير بصورة خاصة ما يلي:

1. إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر.
2. تقييم تطور عوامل المخاطر في الجمعية والأنظمة الموجودة لمواجهة التغييرات الجذرية أو غير المتوقعة.
3. تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا في تطبيق نظام الرقابة الداخلية بما في ذلك تحديد عدد المرات التي أخطر فيها المجلس بمسائل رقابية بما في ذلك إدارة المخاطر والطرق التي عالج بها هذه المسائل.
4. أوجه الإخفاق في تطبيق الرقابة الداخلية أو مواطن الضعف في تطبيقها أو حالات الطوارئ التي أثرت أو قد تؤثر في الأداء المالي للجمعية.
5. مدى تقييد الجمعية بأنظمة الرقابة الداخلية عند تجديد المخاطر وإداراتها.
6. المعلومات التي تصف عمليات إدارة المخاطر في الجمعية.

حفظ تقارير المراجعة الداخلية

يتعين على الجمعية حفظ تقارير المراجعة ومستندات العمل متضمنة بوضوح ما أنجز وما توصلت اليه من نتائج وتوصيات وما قد اتخذ بشأنها.

سادساً: الأحكام الختامية

النشر والنفاذ والتعديل

١. يتم الالتزام والعمل بها من قبل الجمعية اعتباراً من تاريخ اعتمادها من مجلس الإدارة.
٢. تنشر هذه السياسة على موقع الجمعية الإلكتروني لتمكين جميع أصحاب المصالح من الاطلاع عليها يتم مراجعة هذه السياسة بصفة دورية عند الحاجة من قبل لجنة الرقابة الداخلية ويتم عرض أي تعديلات مقترحة من قبل اللجنة على مجلس الإدارة للاعتماد.

سابعاً: الاعتماد

اعتمد مجلس الإدارة هذه السياسة في دورته السادسة بقراره رقم (8) في محضر اجتماعه رقم (166/6/20) بتاريخ 1447/01/25 الموافق 2025/07/20.

